

نشأة المدارس الأهلية في العراق وتطورها للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٥
(دراسة تحليلية)

*The emergence and development of private schools in Iraq
during the period 2003-2025 (An analytical study)*

Asst. Lec. Haidar Faisal Razi Al-Aaradi

م.م. حيدر فيصل راضي العارضي

Faculty of Engineering/University of Kufa

كلية الهندسة / جامعة الكوفة

hayderf.hasnawi@uokufa.edu.iq

ملخص

هدف البحث الى الكشف عن نشأة المدارس الأهلية في العراق وتطورها، وذلك المدة ٢٠٠٣-٢٠٢٥م، وتأتي أهمية البحث كونه يتولى دراسة موضوع غاية في الأهمية، اذ شاع التعليم الأهلي في العراق بعد العام ٢٠٠٣م بشكل كبير، ومن الضروري التعرف على هذا النوع من التعليم وتطوره وايضاح ايجابياته والتحديات التي يواجهها، وقد اعتمد على المنهج التحليلي نظراً لملائمته لمتطلبات هذا البحث، وقد توصل الباحث الى نتائج عدة أبرزها عودة انتشار المدارس الأهلية في العراق وتوجه العديد من الأهالي الى تسجيل أبنائهم في هذه المدارس، ومعاونة معظم هذه المدارس من الكثير من التحديات القانونية والمالية والإدارية والعلمية، والتي تؤثر سلباً على مجريات العمل فيها وجودة أدائها ورصانة المخرجات العلمية فيها.

الكلمات المفتاحية: المدارس الأهلية، نشأة، تطور، العراق.



حزيران ٢٠٢٥م / ١٤٤٧هـ

السنة: العشرون

العدد: ٥١ / المجلد: ١

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqjh.v1i51.19417>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي

Abstract

The research aimed to reveal the emergence and development of private schools in Iraq for the period 2003-2025, and the importance of the research comes as it undertakes the study of a very important topic, as private education in Iraq became widespread after the year 2003 significantly, and it is necessary to identify this type of education and its development and clarify its positives and challenges, and the analytical approach has been relied on due to its suitability to the requirements of this research, and the researcher has reached several results, most notably the return of the spread of private schools in Iraq and the orientation of many From parents to the registration of their children in these schools, and most of these schools suffer from many legal, financial, administrative and scientific challenges, which negatively affect the course of work in them, the quality of their performance and the sobriety of scientific outputs in them.

Keywords: private schools, origin, development, Iraq.

مقدمة

يعد التعليم من الدلالات الهامة لتطور المجتمعات ورفيها والارتقاء بثقافتها إلى الأعلى، وقد بات الاهتمام بالتعليم أحد مزايا هذا العصر بعد فهم المجتمعات والشعوب لضرورته وأهميته، وما يعكسه من نتائج سواء كانت إيجابية أو سلبية على تطور الشعوب، وأصبحت الدول تقوم بتخصيص نسبة كبيرة من ميزانياتها لهذا الشأن إلى جانب الاهتمام بالمعلم أو من له صلة بالتعليم من كافة النواحي باعتباره مربياً للأجيال الآتية وراعياً لهذه العملية التي تبني مستقبل الدول وتُعنى بالمباني المدرسية وتؤسسها بشكل يتناسب مع متطلبات العصر الراهن مع تأمين احتياجات الراحة ومتطلباتها كافة لكل من المدرس والتلميذ، ثم الوصول الى العدد الكافي من المدارس الذي يحقق النسبة المطلوبة.

وإنّ التعليم في مراحلها كافة يسير بخطى سريعة ومتطورة في بلدان العالم المتطورة، ما عدا بعض البلدان الفقيرة والمتخلفة ومن بينها العراق رغم أنه بلد غني وغير متخلف فهو بلد العلم والحضارات على مر التاريخ، وهذا أمر محير ولكن له دوافعه (حسون، ٢٠١٥).

ويعدّ التعليم الأهلي منبع المنظومة التعليمية في العراق، فقد كان التعليم الأهلي هو الرائد للتعليم قبل إنشاء التعليم الحكومي، وقد كان الناهض بموجبات التعليم مدّة طويلة من الزمن، حتى ساد الفكر الاشتراكي في الدولة، وباتت الدولة هي الراعية والمتدخلة في مجالات الحياة كافة بما فيها القطاع التعليمي، طيلة فترة سبعينات وثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وتوقف التعليم الأهلي خلال هذه الفترة، إلا أنه عاد الى الحياة مجدداً بعد العام

٢٠٠٣م، حيث سمحت منظومة الدستور والقانون الجديدة في العراق بالتوجه نحو التعليم الأهلي وعلى نطاق واسع، وفي هذا البحث سنسعى الى الكشف عن نشأة تطور التعليم الأهلي في العراق، مع بيان أبرز إيجابياته، وأبرز التحديات التي يواجهها وسبل معالجة هذه التحديات.

مشكلة البحث

بات التحول من فكرة أن التعليم هو مسؤولية الحكومة فقط، إلى فكرة تعزيز وتوسيع التشارك بين كل من القطاعين الحكومي والخاص في تحمل الأعباء الناتجة للعملية التعليمية، وذلك في تدير الموارد سواء أكانت بشرية أم مادية، ضرورة تفرضها مستلزمات الواقع، وما ينتج عنها من تقليل عن عائق الموازنة العامة، وتأمين متطلبات الفئات القادرة في المجتمع في الحصول على خدمات تعليمية جيدة (القاضي، ٢٠١٦، ص ١)

فقد عد موضوع التعليم الأهلي موضوع ذا أهمية كبيرة في مختلف مستوياتها سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم ثقافية، فبدأ هذا التعليم يظهر بوجهه الجديد في ضوء التراجع الكبير الذي يشهده التعليم الحكومي، وفي ضوء الاحتياج إلى مدارس تربوية جديدة لها القدرة على تأمين طموحات بعض الشرائح الاجتماعية التي تعتمد كثيراً هذه المدارس، التي يمكنها ضمان مستقبل آمن ومكفول لأبنائهم (وظفة، ٢٠١٩، ص ١١)، وعلى الرغم من التوسع الكمي في التعليم الأهلي في العراق، إلا أنه ما يزال يواجه جملة من التحديات القانونية، والمالية، والإدارية، والعلمية، التي تؤثر في جودة مخرجاته وكفاءته، مما يستدعي الوقوف على هذه التحديات وتحليل أسبابها، للبحث في السبل

الكفيلة بمعالجتها وتحسين أداء هذا القطاع الحيوي، ويمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال الاجابة عن التساؤلات الآتية:

ماهي اسباب تزايد المدارس الأهلية في العراق بعد العام ٢٠٠٣؟

ما التحديات التي تعاني منها مدارس التعليم الأهلي؟

ام كيف ينظر المجتمع نحو مدارس التعليم الأهلي؟

وما هي ابرز الفروقات الجوهرية بين مدارس التعليم الحكومي والتعليم الأهلي؟

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث كونه يتولى دراسة موضوع غاية في الأهمية وهو التعليم الأهلي، اذ شاع التعليم الأهلي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ بشكل كبير، ومن الضروري التعرف على هذا النوع من التعليم وتطوره وايضاح إيجابياته والتحديات التي يواجهها.

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على نشأة وتطور التعليم الأهلي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٥) والكشف عن إيجابياته وابرز التحديات التي يواجهها والكشف عن سبل مواجهة هذه التحديات.

منهج البحث

اعتمدنا المنهج التحليلي؛ نظراً لملائمته لمتطلبات هذا البحث.

المبحث الأول: مدخل تأصيلي لنشأة التعليم الاهلي في العراق

سنين في هذا المبحث مفهوم التعليم الاهلي ونشأته وتطوره، وذلك من خلال مطلبين، كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم التعليم الاهلي في العراق

ينبغي توضيح أن المقصود بالتعليم الاهلي هو التعليم الذي يضم رياض الأطفال وكذلك المدارس الإعدادية والمتوسطة، بمعنى المدارس ومدارس التربية التي تتبع وزارة التربية، وهو يضم مدارس التربية الأهلية الخاصة التي تمتاز باستقلالها المالي والإداري كافة (وظفة ، ٢٠١٩ ، ص ١٤-١٥).

فالمقصود بالمؤسسة التعليمية الخاصة أي جهة ليست حكومية، تمارس بصفة تبعية أو أصلية مهنة التعليم والتربية، بمختلف أنواعها ومراحلها من رياض الأطفال وحتى الوصول إلى التعليم الثانوي، والتدريب من ضمن ذلك، وكذلك تعليم اللغات والإعداد المهني والتثقيف العام، ما عدا المدارس الدينية (عبد الظاهر، ٢٠١٤ ، ص ١١٥).

وعرفناه كذلك بأنه أي مؤسسة للتعليم ليست حكومية تقوم بالتعليم والتربية والتثقيف في ظل إشراف وزارة التربية والتعليم، مهما كانت جنسية أصحابها (مملكة البحرين، ١٩٩٨ ، المادة ١) فالتعليم الاهلي هو التعليم الذي يقوم بتقديم خدمة التعليم نظير رسوم أو أقساط حيث يوجد أفراد مسؤولون عن هذه المدارس أو امتلاكها، إلى جانب تقديم خدمات أخرى منها تدريس مناهج إضافية وكذلك تقديم نشاطات غير منهجية موجهة، وفي بعض الأحيان تأمين المواصلات للطلاب نظير رسوم أو أقساط (الطويل ، ٢٠١١ ، ص ١٣٧٨).

وعرّفنا المدارس الأهلية بأنها: تلك التي يتم إنشاؤها وإدارتها أو أخذ ماليتها من الحكومة ومن العراقيين، ولا يحق لها أن تقبل إعانات سوى بقبول من وزارة المعارف (وزارة التربية حاليا) (التقرير السنوي لوزارة المعارف للسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦)

وإن هذه المدارس تتبع هيئات أهلية أو جمعيات أجنبية أو محلية أو أشخاص من القطاع الخاص يُلقى على عاتقهم الإنفاق عليها من الأقساط المدرسية أو من أموالهم أو من التبرعات والهبات المتعلقة بها وإدارتها والإشراف عليها.

مع لزوم إيضاح أن التعليم الأهلي الابتدائي لا يضم ما يطلق عليه في العراق بصفوف التربية الخاصة، (ذوي الاحتياجات الخاصة)، والمعروف بأنه ذلك النمط من البرامج التعليمية والتربوية التي يتم تقديمها لشرائح خاصة بالمجتمع - غير العاديين - ومن الممكن أن تكون شريحة المتفوقين، وقد تكون من شريحة المصابين بإعاقات جسمية أو ذهنية، ضمن مدارس تتلاءم مع إعاقتهم، ليستطيعوا التفاعل والتعايش مع مجتمعهم، وتُعنى برامجهم بالنواحي النفسية والتعليمية والاجتماعية والصحية والمهنية، على خلاف البرامج التعليمية الأخرى التي يتم تقديمها للعاديين، والتي تقوم بالتركيز على الناحية الأكاديمية (حكيم، ٢٠١٢، ص ١٤٨) سواء في حال اعتبار أن المدارس الأهلية حُصّصت لهذا الهدف، أم كانت تشتمل على صفوف حُصّصت لهذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة (كاظم، ٢٠١٦، ص ٣٤٠)، إلى جانب أنه لا يضم التعليم الخاص الذي يتم ممارسته من جانب مدارس أو أفراد بصورة

ليست قانونية، من خلال إعطاء دروس في مواد محددة نظير أجور نقدية مرتفعة جداً في معظم الأوقات (معرض، ٢٠٢٠، ص ٣).

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتعليم الأهلي في العراق

كانت بداية التعليم في العراق في أواخر الحكم العثماني على هيئة مدارس دينية وهو محدد في بعض المناطق في العراق كالبصرة والموصل وبغداد وهو ما يطلق عليه الكتاتيب وكانت تحتاج الى الموافقة من السلطان، إلا أن الحال تغير بعض الشيء مع الانقلاب العثماني سنة ١٩٠٨م، على أثر إعلان الدستور وإطلاق الحريات، فافتتحت مدرسة (مكتب الترقى الجعفري العثماني) سنة ١٩٠٩م. والتي سميت لاحقاً بالمدرسة الجعفرية الأهلية، واعتمدت اللغة العربية في تدريسها لكونها لغة القرآن الكريم في الوقت الذي كانت المدارس التي جرى تأسيسها تقوم بالتدريس باللغة التركية.

وبعد ذلك تم تأسيس مدارس حديثة تقوم بتدريس المناهج، وهي تخص الأقليات الدينية مثل المدرسة الكلدانية ومدرسة الآباء الكرملين، ومدرسة الاتحاد الإسرائيلي، وهذه المدارس كانت هي بداية التعليم الأهلي في العراق، وبعد ذلك قام مدحت باشا بتأسيس أربع مدارس في العراق هي المدرسة الرشيدية المدنية والمدرسة الرشيدية العسكرية ومدرسة الفنون والصنائع والمدرسة الإعدادية العسكرية، وكل هذه المدارس كان افتتاحها خلال العهد العثماني المتأخر وكانت هذه المدارس تعتمد اللغة التركية لغة رسمية (نوار، ١٩٦٨، ص ٣٨).

وأثناء تلك الأعوام (١٩٠٨-١٩٢١) ازداد إنشاء المدارس عن طريق المساهمات المادية للأهالي بعد إدراكهم لأهمية التعليم وتحديدًا من ميسوري الحال حيث أن الأوضاع الجديدة قد شجعت أصحاب الأموال والوجهاء على التبرع بأموالهم بهدف إنشاء المدارس حيث أن أهالي بغداد قد تبرعوا لتأسيس مكتب أهلي يساهم في تعليم أبنائهم المعارف والعلوم على حين ظهرت الإنجازات الحكومية في نطاق العمل حيث أن مجلس المعارف في الأستانة قد أقدم على منح الأموال لتأسيس دور العلم والمدارس فقد رُصدَ ١٠٦٠٠ ليرة لإنشاء دار المعلمين في بغداد حيث جرى الاحتفال بوضع حجر الأساس في ١٩١٢/١٢/٨ وأثناء هذه المرحلة برزت أصوات من ضمن المجلس تدعو إلى تنشيط اللغة العربية لغة رسمية تتبع في المدارس وعملية التعليم، وقد واجهت معارضة من جانب الرجعيين والمحافظين (حسون، ٢٠١٥).

وقد شهد قطاع التعليم في العراق تطوراً ملحوظاً عقب انتقال العراق من الهيمنة العثمانية إلى الهيمنة البريطانية، فقد كان التعليم في مقدمة الأمور التي اهتم البريطانيون بها عقب احتلالهم للعراق.

ومن المساعي التي بذلها زعماء العراق من أجل الاستقلال أنهم عدّوا التعليم بمثابة علاج سحري لأمرضهم الاجتماعية كافة. وفي مقدمة الإجراءات التي اتخذها البريطانيون في مجال التعليم أنهم ألغوا التعليم باللغة التركية وجعل اللغة العربية تحل محلها أداة للتعليم، وقد ألغى ذلك إحدى الصيغ، وأدخل في الوضع الثقافي دافعاً طبيعياً لتأثير نفسي كبير، وكان هذا يستدعي الاستغناء عن المدرسين الأتراك ليحل محلهم مدرسين عراقيين.

وجرى انتقال التعليم من أيدي البريطانيين إلى أيدي العراقيين بشكل تام وسريع في وزارة الأوقاف، أكثر من أي وزارة أخرى، وقد اكتمل تغيير الموظفين التنفيذيين في هذا المجال في عام ١٩٢٢. ومنذ عام ١٩٢٣ وما يليه، لم يتم إصدار أي أمر إداري من جانب موظف بريطاني في الوزارة، والعراقيون قد برهنوا على جدارتهم في حقل التعليم (فوستر، ١٩٨٩، ص ٤٢٤).

والمدارس العراقية كانت على نوعين: مدارس حكومية، وأخرى غير حكومية – أهلية، والتعليم الأهلي في العراق بات موازياً للتعليم الحكومي وأحد الروافد الهامة للمؤسسة التعليمية الحديثة في العراق، ورفد المدارس العراقية بالكوادر العلمية، وتطوير منظومات الدراسة من أجل مواكبة التطور والحدثة وكذلك تطوير مناهج التعليم، وتحديد مدارس الأقليات والأديان في العراق ومن ضمنها اليهود، والسريان القدامى والكلدان والأرمن والنساطرة، وكان معظمها في الشمال العراقي (فوستر، ١٩٨٩، ص ٤٢٤).

وهذه المدارس كانت تستند إلى تمويلها الذاتي عن طريق الأجرور التي يقوم طلبتها بدفعها ولا يحق لها أن تقبل المساعدات سوى بموافقة وزارة المعارف إلى جانب الإعانات التي كانت تمنحها الحكومة لها، هذا وإن وزارة المعارف قد فرضت سلطتها على المدارس الأهلية عن طريق إرغامها على تعيين المديرين أو الأشخاص الذين يديرون هذه المدارس، والمدرسين والمعلمين من جانبها بمختلف التخصصات من اللغة العربية، والتربية الوطنية والتاريخ وسواها من المواد التي يجري تدريسها، وكانت المناهج الدراسية المقرر تدريسها في تلك المدارس تحظى بقبول وزارة المعارف ومن دون تغييرها سوى بموافقة من قبل الوزارة (كشيش، ٢٠٠٩، ص ٨٦-٨٧).

وقد شهد التعليم الأهلي اتساعاً ملحوظاً بعد قيام ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨، فقد وصل عدد المدارس في العراق إلى (٨٧) مدرسة بمراحلها المختلفة، ووصل عدد طلبتها إلى (٣٠٦٣٧) طالباً، وعدد المدرسين قد وصل إلى (١٤١) معلماً ومدرسا واستمر هذا العدد في التزايد حتى وصل سنة ١٩٦٧ إلى (١٠٢) مدرسة، وعدد الطلبة وصل إلى (٤٤٢٣) طالباً، على حين أنّ عدد المعلمين والمدرسين وصل إلى (٢٢٣) (التقرير السنوي لوزارة المعارف، ١٩٦١)

وعقب قيام ثورة ١٤ تموز فإن التعليم الأهلي قد نال اهتماماً واسعاً من جانب حكومة الثورة، عن طريق متابعة وزارة المعارف لسير الدراسة والتعليم في المدارس الأهلية ومتابعة مشكلاتها وإجراء رقابة على مناهجها الدراسية والتي كانت تنتهج نفس المناهج المتبعة في المدارس الحكومية، وأيضاً تعيين المدراء والمعلمين من جانب وزارة المعارف، وفرضت على إدارات المدارس بأن تكون رواتب المعلمين والمدرسين موازية للرواتب في المدارس الحكومية ولا تقل عنها، إلى جانب تقديم المساعدات المالية لها، ولم يلزمها بدفع مبالغ مالية مقابل متابعة المدارس الأهلية لعملها أو الاستمرار بعملها؛ لأن أهداف وغايات المدارس الأهلية هي أغراض تربية وليست تجارية (كشيش، ٢٠٠٩ ص١٦٩-١٧٠)، ونظراً لأهمية التعليم الأهلي فقد أُدرج في نظام وزارة التربية رقم ١٧ لعام ١٩٦٧ واعتماداً على المادة الرابعة من قانون السلطة التنفيذية الذي يحمل الرقم ٥٠ لعام ١٩٦٤ واستناداً إلى ما قام وزير التربية بعرضه ووافق مجلس الوزراء عليه، فقد أمر بوضع النظام التالي:

يتولى مديريةية التعليم الأهلي مدير يمتلك شهادة عليا ويكون مسؤولاً عن:

١- الإشراف على المدارس الأهلية وكذلك الأجنبية المجازة من هذه الوزارة وسير الدراسة فيها وتنظيم الملاك والميزانية السنوية لها.

٢- تطبيق المناهج الدراسية فيها

وبذلك بات التعليم الأهلي يدعم العملية التربوية في العراق ويقوم بتخريج طلبة متفوقين لهم القدرة على المساهمة بتعليم متطور وذو مستوى عالٍ بهدف رفد الدولة بالكوادر المتخصصة لمواكبة التطور والتقدم الحاصل في العالم وإسهامه في رفد سوق العمل بكوادر علمية في كل من القطاعين العام والخاص في العراق. وفي سنة ١٩٦٨ تم إصدار نظام التعليم الأهلي والأجنبي في العراق والذي يحمل الرقم (٥) لعام ١٩٦٨ غير أنه لم يتم تطبيقه وتم إيقاف العمل بأحكامه (الوقائع العراقية، ١٩٦٧، ص ٤٥).

هذا وإن التعليم الأهلي في العراق قد توقف عام ١٩٦٨، وجرى تأميم المدارس الأهلية كافة، ولم يبق سوى المدارس الأجنبية التي تتبع السفارات الموجودة في العراق ويرجع ذلك لتوجه الدولة باتجاه الاشتراكية في مجال الاقتصاد وتقديم الخدمات للشعب ومن ضمنها التعليم والتي تكفلت بها لكافة المراحل الدراسية في العراق، ومن الانصاف ان التعليم لم يكن كما كان عليه في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، بل شهد تراجعاً في تسعينات ذلك القرن؛ بسبب سياسات النظام الحاكم وما ترتب عليها من فرض عقوبات اقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على العراق حينذاك. الا أن المدارس الأهلية قد انتشرت بصورة واضحة وملموسة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مع ازدياد إحساس العراقيين بالفشل والخيبة بسبب إخفاق حكومتهم في تأمين الخدمات الأساسية وتحديداً في مجال التعليم

عقب تزايد أعداد السكان بشكل لافت للنظر؛ لذا اتجهت العائلات الغنية والميسورة لإدخال أبنائها وتحديدًا في المرحلة الإعدادية إلى المدارس الأهلية بهدف الحصول على معدلات مرتفعة تجعلهم مؤهلين لاختصاصات مهنية في كل من مجالي الطب أو الهندسة وهي من المهن التي يحبها المجتمع العراقي وينظر إليها باهتمام مادي قبل العلمي إلى جانب مكانتها الاجتماعية (الجادري، ٢٠١٨، ص ١٠-١١).

وقد بلغ عدد المدارس حتى عام ٢٠١١ (٦٠٨) مدرسة للمراحل الثلاث في مختلف أنحاء العراق باستثناء اقليم كردستان، في حين وصل عدد المدارس في العراق بعد صدور قرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٣ الى (٢٨٨٤) مدرسة أهلية للمراحل الثلاث حتى عام ٢٠٢٣ (توفيق، ٢٠٢٥).

المبحث الثاني: تطور التعليم الأهلي في العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٥)

سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور التعليم الأهلي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ من خلال عرض أهم مزايا هذا النوع من التعليم وتطوراته خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٢٥، وذلك من خلال مطلبين، كما يلي:

المطلب الاول: مزايا التعليم الأهلي في العراق

من أبرز إيجابيات التعليم الأهلي في العراق في الوقت الحاضر اسهامه في تقليل الزخم الحاصل في المدارس الحكومية التي تعاني من تقص حاد في الأبنية المدرسية، إضافة الى الحد من انتشار البطالة في مجال التربية، أما ابرز سلبياتها فهو تدني مستوى التعليم فيها وانتشارها بشكل عشوائي إضافة الى عشوائية أجورها، مما أفقد المدارس الحكومية لهيبتها ومكانتها (الجادري ، ٢٠١٨ ، ص١٨).

وقد تتشابه في معظم الأحيان مدارس التعليم الأهلية والحكومية في الكثير من النواحي، اذ تعد المدارس الأهلية أحد دعائم النشاط الخاص التي تنصبّ أنشطتها التربوية والعلمية في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية(طاقة ، ٢٠١٠ ، ص١٧٤)، على اعتبار أنها واحدة من المدارس التي تلقي على عاتقها واجبات ومهام ومسؤوليات هامة في إطار تهيئة الملاكات العلمية والوظيفية المختصة التي لها القدرة على قيادة مختلف النشاطات الإنتاجية في المجتمع وتخرجها، وهذه المسؤولية تلزمها أن تكون على درجة من الثقافة والعلم والتنظيم يجعلها مؤهلة إلى أن تتعدد أهدافها ونشاطاتها التربوية والعلمية، مما يؤدي إلى إيجاد ملاكات متخصصة في شتى النشاطات الاقتصادية، فإن المنظومة التي ترضخ لها كل من المدارس الحكومية والأهلية تتشابه من حيث

لكونه أحد أجزائه ويكمل مهامه ومساندته، ويمثل الدور التاريخي الذي ينبغي أن يقوم به القطاع الخاص في المجتمع (تقي، د.ت، ص ٧٥-٧٦).

ومن الملاحظ أن معظم المدارس الأهلية تتمتع بخدمات جيدة، وتأمين وسائل الراحة، وأعداد الطلاب في الصف الواحد لا تتخطى ٨-٢٦ في أغلب المدارس الأهلية، وتتفاوت رسوم الدراسة في المرحلة الابتدائية من مدرسة إلى أخرى وغالبا ما يتم دفعها على دفعتين في العام، ومن الملاحظ أن هذه المدارس تقوم بتوفير وسائل التعليم والخدمات الجيدة غير المتوفرة في مدارس الحكومة كافة، وفي الحقيقة كانت هذه الأجور نظير الخدمات التي كانت تفتقر إليها المدارس الحكومية لأبسط مستلزمات التعليم من السبورات أو مقاعد الدراسة أو المختبرات، بل الأكثر أهمية من كل ذلك افتقار أغلب مدارس الحكومة إلى حمامات نظيفة أو دورات مياه إلى جانب أن المدارس الحكومية تفتقر إلى شروط السلامة الصحية من النظافة، إلى جانب أن الصفوف مكتظة بالكثير من الطلبة الذين تخطى عددهم في أغلب الأوقات ٦٠-٧٠ طالبا وهذا ما أدى إلى انتشار الأمراض بين الطلبة، ويكون من الصعب على المدرس أو المعلم أن يوصل المادة إلى الطلاب بصورة تحقق النجاح المرغوب، إلى جانب تتبع السلوك الأخلاقي للتلميذ أو الطالب ضمن المدرسة عن طريق وضع كاميرات للمراقبة. (الباحث، ٢٠٢٥، زيارة ميدانية)، وأن التعليم الأهلي ساهم في تخفيض البطالة، وتحديدًا ممن يحملون الشهادات الجامعية التربوية، وهذا الوضع المتدني للمدارس الحكومية حذا ببعض العائلات على وضع أولادها في المدارس الأهلية دون الالتفات إلى المستوى المعيشي لها، ومن ضمنها العائلات ذات الدخل المحدود بغية حماية أولادها

العدد: ٥١
المجلد: ١
السنة: ٢٠
٢٠٢٥ هـ / ١٤٤٧ م

نشأة المدارس الأهلية في العراق وتطورها
للسنة ٢٠٠٣ - ٢٠٢٥ (دراسة تحليلية)

من الامراض، وعدم تخليهم عن الدراسة إلى جانب الحصول على مستوى دراسي أكثر جودة.

والخلاص من الدروس الخصوصية التي ترهق الأسر بالكلفة المادية بدرجة تفوق كلفة المدارس الأهلية (محمد، ٢٠٢٥، مقابلة شخصية).

وبعد ما ذكر من المقارنة بين المدارس الحكومية والأهلية، هل تمكنت المدارس الأهلية من المنافسة أو التفوق على المدارس الحكومية من جهة النجاح وتحقيق مستوى تعليمي أكثر جودة؟

في حقيقة الأمر لم يتمكن التعليم الأهلي من التفوق على التعليم الحكومي رغم الجهود المبذولة من قبل هيئات التدريس والإدارات في المدارس الأهلية مع الطلبة، وتتبع مستواهم الدراسي ورفدهم بالدروس الخصوصية أيام الجمعة والسبت دون أن يأخذوا أجور، وهذا في ثانوية الأقمار الأهلية (بغداد/ زيونة)، غير أنها لم تحقق نسبة نجاح مرتفعة وهذا ما وجدناه عن طريق الامتحانات النهائية في المرحلتين المتوسطة والإعدادية، هذا وإن معظم المدارس الأهلية في الامتحانات الوزارية للصفوف المنتهية لم تحقق نسبة مرتفعة بل متدنية عن مدارس الحكومة بل أقل كثيراً، ومن خلال الإحصائيات الرسمية لوزارة التربية العراقية للطلاب الذين نالوا معدلات تتراوح بين ٧٢-١٠٠٪ للفرعين الأدبي والعلمي للمدارس الأهلية وصلت إلى (٨١) طالباً من مجموع كافة المدارس الأهلية في العراق لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ لمرحلة السادس الإعدادي بفرعيه الأدبي والعلمي (وزارة التربية ٢٠١٧)، وهذا الرقم يشير بشكل قاطع على انخفاض مستويات التعليم في المدارس الأهلية.

المطلب الثاني أبرز تطورات التعليم الأهلي في العراق خلال المدة

(٢٠٠٣-٢٠٢٥)

لقد شهد التعليم الخاص في العراق نموًا متزايدًا. ففي عام ٢٠٠٣، كانت المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة شبه معدومة قبل الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣؛ وتحديداً في سنة ٢٠٠٤ عادت المدارس الأهلية للظهور في العراق، بعد أن قامت وزارة التربية والمتمثلة بوزيرها في ذلك الوقت سامي المظفر بإصدار تعليمات محددة بإعطاء الرخص أو الإجازات لإنشاء المدارس الأهلية والأجنبية، اعتماداً على أحكام المادة (٣٧) من نظام التعليم الأهلي والأجنبي، والذي صدر في نفس العام. (التربية، تعليمات منح الإجازة لتأسيس المدارس الأهلية والأجنبية، ٢٠٠٤)، وترتب على ذلك تزايد أعداد المدارس الأهلية في بغداد بصورة مضطربة وقد تفوقت بذلك على المحافظات الأخرى كافة، ففي عام ٢٠٠٤ كانت (٧) مدارس لتزداد إلى (١٧٤) مدرسة عام ٢٠١١، هذا وإن الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالجلسة العادية الخامسة والأربعين له، التي انعقدت في ٢٩/١٠/٢٠١٣ قامت بإصدار نظام التعليم الأهلي والأجنبي الذي يحمل الرقم (٥) لعام ٢٠١٣، نظام المدقق من جانب مجلس شورى الدولة اعتماداً على أحكام المادة (٨٠/ البند الثالث) من الدستور والمادة (٤٢) / البند ثانياً من قانون وزارة التربية الذي يحمل الرقم ٢٢ لعام ٢٠١١.

وهذا النظام قد تضمن سبعة فصول كانت موزعة على ٣٧ مادة تطرقت إلى أهداف هذا النظام، وأعضاء هيئات الدراسة والتعليم والمناهج وكذلك العقوبات وأحكام عامة، مع فرض الالتزام في المدارس بحسب الشروط التي قام هذا النظام بتحديدتها مع جعل دور وزارة التربية فعالاً في الإشراف المباشر

العدد: ٥١
المجلد: ١
السنة: ٢٠
١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥م

نشأة المدارس الأهلية في العراق وتطورها
للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٥ (دراسة تحليلية)

العمل في المدارس بشرط أن تحقق نسبة من النجاح لا تقل عن (٣٠) بالمئة، وإذا لم تتحقق هذه النسبة سيتم إحالة هذه المدرسة إلى لجنة تحقيق أو تغلق (الوقائع العراقية، ٢٠١٤).

وفي ظل هذا القرار شاعت المدارس الأهلية في بغداد، ومحافظات العراق الأخرى كافة، إلى جانب رياض الأطفال التي باتت إعلاناتها تنتشر في كل الشوارع والأزقة تحت مسميات تجارية متعددة والكثير من هذه الأسماء ليست مدروسة وعشوائية ولا تمت بصلة للعملية التربوية، بل تعبر عن أهداف تجارية لا تربوية وتقوم بتقديم عروض تنافسية ومغرية لاستمالة الطلاب وجذبهم.

ووصل عدد المدارس حتى سنة ٢٠١١ إلى (٦٠٨) مدرسة بمراحلها الثلاث في أرجاء العراق ما عدا إقليم كردستان، في الوقت الذي بلغ عدد المدارس في العراق بعد إصدار قرار (٥) لعام ٢٠١٣، إلى (١٥٨٦) مدرسة أهلية بمراحلها الثلاث حتى سنة ٢٠١٧، بحسب الإحصائيات التي قامت بها مديرية التعليم الأهلي في وزارة التربية، ويرجع سبب هذه الازدياد السريع إلى عدم وضع ضوابط من جانب وزارة التربية في توزيع تلك المدارس من الناحية الجغرافية وعدم الأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية للمنطقة بحيث أننا نرى ما يفوق العشر مدارس في نفس الشارع، وهذا السبب يؤدي إلى المنافسة القوية بين مستثمري هذه المدارس في جذب الطلاب عن طريق العروض التي تقدمها، ومعظمها لم تحقق مستوى مرتفع من النجاح من جانب، ومن جانب آخر لم تقم الوزارة بوضع ضوابط لتحديد أجور الدراسة، بل جعلها متروكة لإدارات المدارس بفرضها على الطلاب وتبعاً للمستوى المعيشي لكل منطقة، بل إن

الوزارة قد اكتفت بالحصول على النسبة المخصصة لها وهي ١٠٪ من أجور الدراسة لكل طالب، لهذا نجد تفاوتاً واسعاً بين الأجور الدراسية في المناطق البغدادية وتحديداً في جهة الرصافة ذات الكثافة السكانية العالية (توفيق، ٢٠٢٥، مقابلة شخصية).

العدد: ٥١
المجلد: ١٦
السنة: ٢٠
١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥م

٠٤٠٣٠٠
حيدر فيصل راضي العرضي

المبحث الثالث: تحديات التعليم الأهلي ووسائل معالجتها:

رغم تزايد التعليم الأهلي في العراق فهو كسواه من البلدان ما زال يعاني من تحديات وانتقادات من أطراف عدة، وهذا يستوجب تحديد هذه التحديات، وبعد ذلك الانتقال إلى العمل على تحديد طرق علاجها على الشكل التالي:

المطلب الأول: تحديات التعليم الأهلي:

تعرض مدارس التعليم الأهلي كثيراً من التحديات والمشكلات، المتنوعة بين تحديات إدارية وقانونية وعلمية ومالية، فالبعض منها يرتبط بالمبادئ القانونية التي تنظم عملها، وبعضهم منها يرجع إلى ازدياد أعداد الطلبة، والاستعداد غير الأمثل لهذا الازدياد، إلى جانب ضعف التمويل ومحدوديته، وظهور التعليم الإلكتروني وظاهرة التعليم عن بعد ومفهوم العولمة وسواها من التطورات، في حين نرى خلاف ذلك واقعاً تعليمياً لا ينسجم ولا يرتقي مع التطورات التي تحدث في المدارس الإقليمية أو العالمية، وأداء إداري لا يصل إلى ما نصبو إليه، إلى جانب طرق تدريس تقليدية تركز على الحفظ والتلقين، يوشك أن يكون المدرس فيها هو من ينقل المعلومات ويذيعها فقط، وهذا يستدعي إيضاح هذه التحديات على النحو التالي:

أولاً: تحديات قانونية:

من خلال الاطلاع على المبادئ القانونية التي تحكم عمل مدارس التعليم الأهلي في العراق يبرز لنا بعض النواقص أو الملاحظات عليها، فعند التأمل في النصوص التي وردت في نظام التعليم الأهلي أو الأجنبي الذين يحمل الرقم (٥) لعام ٢٠١٣، يتضح للعيان وجود بعض القصور أو النقص فيها، وأبرزها التالي:

- عدم تعيين الأجور المستوفاة مقابل الدراسة في المدارس الأهلية، أو في الأقل وضع المبادئ الخاصة بتعيين السقف الأعلى لها، تجنباً لفرض أجور مرتفعة على المنتفعين من خدماتها، فهي حتى لو كانت من المشاريع الأهلية غير أنه لا بدّ من خضوعها كغيرها من الأنشطة إلى القانون رغم أن النظام يعطي الحق لمجلس الوزراء في تعيين مقدار الأجور التي يجري استحصالها عن إعطاء الإجازة وتجديدها للمدارس الأهلية اعتماداً على المادة (٦) من النظام.

ثانياً: تحديات مالية وإدارية:

قد تقوم المدارس التعليمية العامة برسالة التعليم، وهذا الوضع هو الغالب، ومن الممكن لمدارس تربية خاصة الاضطلاع به، غير أنه وجد الكثير من التحديات الإدارية والمالية التي تقف في وجه الدور الذي تقوم به بشكل جيد، وهذا يستدعي توضيحها على الشكل التالي:

١- تحديات مالية:

في واقع الأمر إن المشكلة الأساسية للمراكز التعليمية الخاصة هي موضوع التمويل، ففي حين أن المراكز التعليمية العامة يجري تمويلها من قبل الدولة بشكل مباشر، أي عن طريق التمويل الرسمي، فإنه في الغالب تعاني المراكز التعليمية الخاصة من تحديات مالية وهذا الأمر يؤثر على استمراريته، أو في الأقل على مستويات الكوادر الإدارية والتعليمية فيها (الحسبان، ٢٠١٢، ص٣٦٧)، وهو ما يسبب لهذه المدارس الكثير من التحديات، التي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على جودة عمل هذه المؤسسة ورصانة مخرجاتها، وعلى اعتبار أن معظم هذه المدارس تركز بشكل رئيسي على الرسوم أو أجور الانتساب التي يقوم الطلبة بدفعها غير أن هذا الأمر يدفع بعض الطلاب

للإحساس بأن لهم فضل على المؤسسة بتمويل نشاطاتها عبر الأقساط المستحقة التي يدفعونها، ويجب عليها لقاء ذلك أن لا تكون حازمة معهم في المتطلبات العلمية، وأن تعطيمهم الدرجات الامتحانية بسخاء، وهذا خطأ يقع فيه بعض الطلبة وأهاليهم، وينبغي على هذه المدارس مواجهة ذلك ونشر ما يدحضه وتثقيفه، ويجب الاعتراف أنها معادلة صعبة يتم طرحها أمام مشروع يرتكز في تمويله على الأقساط التي يدفعها الطلبة، بينما تحافظ المؤسسة العلمية على مكانتها العلمية . (الوردي، د.ت، ص ٥)

ومن الجدير بالذكر ان أحد الأسباب المؤدية إلى المشكلة هي تدني مستوى الأجور في المدارس التعليمية الأهلية، وقد برزت هذه الإشكالية في الملاكات التعليمية في معظم المدارس الابتدائية الأهلية، رغم أن المادة (٢٠) من نظام التعليم الأهلي والأجنبي الذي يحمل الرقم (٥) لعام ٢٠١٣، قد فرضت من أجل التدريس في المدارس الأهلية تواجد المؤهلات التربوية والعلمية نفسها التي ينبغي تواجدها في عضو الهيئة التدريسية والتعليمية في المدارس الحكومية، من دون ذكر الحدود الدنيا للأجور التي ينبغي منحها، وهذا سارٍ كذلك على المدارس الأكاديمية الأهلية، فقد اجتمعت الرغبة في تحقيق مستوى مرتفع من الأرباح من قبل من يقوم باستثمار هذه المدارس، التي يكون تقليل النفقات إحدى طرقها، ومنها الأجور أو الرواتب التي يتم دفعها للعاملين فيها (ديوان الرقابة المالية الاتحادي، ٢٠١٥، ص ٢٠)، وبين عدم تواجد مبدأ قانوني يحكم مستوى هذه الرواتب، سواء اكان ذلك في نظام التعليم الأهلي أم الأجنبي الذي يحمل الرقم (٥) لعام ٢٠١٣ أم في قانون التعليم العالي الأهلي الذي يحمل الرقم (٢٥) لعام ٢٠١٦، وهذا سبب تحكم ملاك أغلب المدارس

الأهلية أو ذوي القرار فيها، بتعيين هذه الأجور والتعسف فيها، مستغلين حاجة الناس للعمل فيها بشكل بشع.

٢- تحديات إدارية:

ليس غريباً قول: أن قطاع التعليم الأهلي كان وما يزال يعاني من مصاعب وتحديات لها طبيعة إدارية كان لها تأثير سلبي على أدائه العملي والعلمي، ومن الواضح تغير بيئة عمل المدارس، التي باتت تعمل في وسط ذي طابع تنافسي يستلزم من هذه المدارس الانتقال بأساليبها الإدارية من الطرق التقليدية والبيروقراطية إلى طرق أكثر انفتاحاً ومرونة، مع تطبيقها لأنظمة الجودة الشاملة والتزامها بالثقافة التنظيمية، وتأكيد شفافية العمل والنزاهة في التدابير والإجراءات. (الشمري، ٢٠٢٠، ص ٣٤) فقد استقر وضع سيطرة ملاك هذه المدارس على إدارتها والهيمنة فيها على القرارات كافة في أحيان أخرى، ممسكة بمفاصل العمل المالي والإداري فيها كافة، مع التوجه إلى تغليب حالة أن تتم إدارة هذا القطاع بنفس الأساليب التقليدية في القطاع الخاص، والسلطات فيه تكون متمركزة في الإدارة والجهاز الإداري التنفيذي، ولا تعطي الهيئة التدريسية مجالاً واسعاً من الصلاحيات والسلطات، ويتم النظر إلى الطلبة بأنهم مستهلكين، وهذا في واقع الأمر يسبب الإطاحة بالهدف التعليمي والعلمي المسبب لفتح هذه المدارس، ويجعلها تنحرف عن تحقيق غاياتها ويحولها إلى قطاع آخر من قطاعات العمل الربحي الخاص، من غير أن يكون لها خصوصية أو أن تكون متفردة عن غيرها من المشاريع التي هدفها الربح، بسبب خصوصيتها التربوية والعلمية، وهذه المدارس قد عانت بصورة واضحة من هيمنة مالكيها وذويهم، وتدخل بعض منهم في الأمور التعليمية، واضحت لا

يوجد فرق بينها وبين أي مشروع هدفه الربح الخالص من مشروعات القطاع الخاص الأخرى (جي، ٢٠٠٩، ص٦).

ثالثاً: تحديات علمية:

ليس هناك خلاف من معاناة الكليات الأهلية لبعض التحديات والمشاكل من جانب مستوى جودة البرامج التعليمية، وكذلك مستويات الخريجين، والاعتماد الأكاديمي، وهذا ما يستلزم توضيح هذه التحديات على النحو التالي:

١- تحديات المناهج الدراسية:

فهناك عدد قليل من المدارس الأهلية التي تقوم بتأمين فرص تعليم نوعي متنوع ومتطور، التي تسعى لنقل الخبرات الأجنبية في هذا المجال، لكون معظمها يعتمد الأساليب التقليدية في التعليم، مع وجود بعض الحالات لإدخال الأساليب الحديثة ومن بينها اعتماد السبورة الذكية، ومختبرات الصوت والصورة من أجل تدريس اللغات الأجنبية، أو إدخال نظام الكورسات إلى مختلف مراحل الدراسة.

٢- التحديات المرتبطة بالمدرسين وحجم الطاقة الاستيعابية:

إنّ مشكلة قلة عدد كوادر التدريس تظهر بشكل واضح في المدارس الأهلية، فقد اتضحت مشكلة التباين في المستويات الأكاديمية للمدارس الخاصة بسبب التباين في الرسوم الدراسية، فالمدرسة التي تمتلك مقدرة مادية كبيرة باستطاعتها توظيف أفضل المدرسين، وتأمين وسائل وأجهزة تعليمية، وتطبيق الأساليب المتطورة في التعليم، وينتج عن هذا التحاق مجموعة قليلة من العائلات المقتردة من الناحية المادية، وهذا يسبب

الخشية من بروز عدم العدالة في وصول الناس كافة إلى مصادر التعليم الجيدة، بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلى انتشار المدارس الخاصة، أو تعاضم انتشار الدروس الخصوصية، وهذا يؤدي في النهاية إلى أن الاتجاه السلبي يغلب التعليم (حسين ناصر، ٢٠١٦، ص ٢٤٦٣)، وهذا معناه أن تغدو خدمة التعليم سلعة لا يحظى بها سوى من له المقدرة على دفع ثمنها في السوق بشكل مباشر في حال الحصول على لقاء الخدمة، وبشكل غير مباشر فيما يخص الحصول على مستلزمات عملية التعليم، ولا ريب في أن انتشار هذه العلاقة السلعية بين جوانب أو أطراف العملية التعليمية لن يسهم في مساعدة أيٍّ من هذه الأطراف على إعطاء شيء للآخرين سوى توقع لمقابل نقدي، وهكذا تحل العلاقة السلعية محل العلاقة التربوية والاتجاه السلبي يصيب التعليم بأكمله وما ينتج عن ذلك من نتائج كارثية على برنامج التعليم الوطني ومخرجاته. مع لزوم التنويه في النهاية إلى وضع قلة استيعاب مدارس التعليم الأهلي من الطلاب إذا ما جرى مقارنتها بنظيراتها الحكومية، وقد يكون الدافع النفسي أو التشكيك الاجتماعي من المستويات العلمية لتعليم القطاع الخاص الذي يعد عائقاً دون الاتساع فيه، فضلاً عن التحديات الأخرى المحيطة به (دويدار، ١٩٩٧، ص ٦٩)

وبعد ما تقدم يتبين ضخامة التحديات التي تواجه المدارس التعليمية الأهلية، ففي إطار التطور النوعي والكمي لهذه المدارس ينبغي من ظهور بعض المردودات السلبية والتحديات التي تقف في وجه هذا الوليد التي قد تمنع حركة تطوره وكفاءة عمله الإنتاجي (التعليمي والتربوي)، وتأمين الظروف

الإيجابية الصحيحة للعملية التربوية (الزبيدي، ٢٠٠٨، ص ١٥)، وهذا يستلزم معرفة العلاج المناسب لها.

المطلب الثاني: وسائل معالجة تحديات التعليم الأهلي

إن إصلاح نظام القطاع التعليمي بصورة عامة، والقطاع الأهلي منه بصورة خاصة، يستلزم إعادة النظر باستراتيجية التعليم وفلسفته وتقييمها في ضوء المتغيرات الحاصلة في البيئة المحلية والعالمية، واعتماد منهجيات جديدة وفلسفة تجعله مؤهلاً لدخول ميدان المنافسة العالمية، وهذا يستلزم تعيين عناصر القوة ومكامن الضعف في منظومة التعليم ومعرفة القدرات المرغوبة للمنافسة وطرق تحقيقها للوصول إلى مستوى يوازيها أو يتفوق عليها، وتشخيص الفرص الموجودة والتحديات المحتملة التي ستقف في طريقه، لجعله يستجيب إلى احتياجات ومتطلبات المجتمع سواء أكان محلياً أم عالمياً (الحديثي، د.ت، ص ٣) وهذه الفلسفة الجديدة يجب أن تشمل باهتمامها كذلك بقطاع التعليم الأهلي في العراق؛ لأنه من أبرز الأسباب التي سببت وجود اختلافات هيكلية فعلية فيه هي الرؤية الضبابية لفكره وفلسفته لتعيين مسارات هذا القطاع في العراق، وهذا أفضى إلى عدم وجود استراتيجية لهذا القطاع المهم في عملية التنمية (طاقة، ٢٠١٠، ص ٣)؛ لذا يستلزم توضيح وسائل أو طرق معالجة تحديات هذا القطاع على الشكل التالي:

أولاً: معالجات قانونية:

يعد المبدأ القانوني الحاكم لأي نشاط في المجتمع هو الركن الرئيسي والأول في مسيرة هذا النشاط، والأمر نفسه سائد في حقل التعليم الأهلي، وهذا

يستدعي معالجة جوانب التقصير أو الخلل في تلك المبادئ التي تنظم هذا القطاع كافة، وسيجري توضيح طرق ذلك على النحو الآتي:

فيما يرتبط بنصوص نظام التعليم الأهلي والأجنبي الذي يحمل الرقم ٥ لعام ٢٠١٣ تبرز الحاجة إلى علاج مواطن الخلل والنقص فيها، من خلال جعل النظام الجديد يتضمن نصاً يتم بموجبه تحديد الأجور التي يجري تقاضيها مقابل الدراسة في المدارس الأهلية وبمختلف مستوياتها، أو وضع المبادئ الخاصة بتعيين السقف الأعلى لها، تجنباً لفرض أجور مرتفعة على المنتفعين من خدماتها، وهذه المدارس تُخرج من وضعها العلمي إلى مشاريع قطاع خاص خالصة مثلها مثل غيرها من المشاريع التي هدفها الربح.

ثانياً: معالجات إدارية ومالية:

على غرار أغلب البلدان فإن العراق قد سمح بإدخال القطاع الخاص إلى مجال التعليم، من خلال فتح مدارس التعليم الأهلي، غير أن معظمها مازال يواجه الكثير من التحديات وهذا يستدعي إيضاح وسائل معالجة هذه التحديات وكما يلي:

١- معالجات مالية:

نظراً لأن معظم المدارس التعليمية الأهلية تعاني من إشكالية التمويل الذي نتج عنه نقص كبير في مستلزمات التعليم الحديث وآلياته المتطورة، فضلاً عن أن هذه المدارس ضعيفة أمام الطلاب الموجودين فيها، بسبب احتياجها إلى الأقساط أو المبالغ التي يقومون بتسديدها مقابل الدراسة فيها، وبسبب التأثير الكبير لهذه المشكلة فإن الأمر يستلزم وقفة حقيقية من جانب

المؤسسة الحكومية الممثلة بوزارة التربية - المديرية العامة للتعليم العام والأهلي والأجنبي، وبتكاتف الجهود مع إدارات ومستثمري المدارس الأهلية للعثور على منافذ وطرق أخرى من أجل تمويل هذه المدارس العلمية الأهلية. أما عكس ذلك فإن هذه المدارس تبقى مقيدة بتأثيرات ورغبات الطلبة الموجودين فيها، وتخضع لاعتبارات القطاع الخاص في تحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح من دون الاهتمام بطريقة ذلك، وهي قد تختلف بدرجة كبيرة مع شروط الرصانة العلمية والجودة، من خلال إعطاء الدعم المالي الحكومي الملائم لها بصورة مبالغ مالية من جهة، ولهذا فإن بعض البلدان قد بدأت تعترف بالتمويل الرسمي للمراكز التعليمية الخاصة بشرط الحفاظ على مستوى التعليم مثلما هو في المدارس العامة، أو من خلال اعتماد سداد الرسوم أو الأقساط الدراسية لبعض فئات الطلبة الذين يستحقون الدعم المالي؛ لأنهم من عائلات ليست ميسورة، أو بسبب عدم استطاعة المدارس الحكومية من تأمين المقاعد الدراسية الضرورية لهم من جهة ثانية؛ لأنه إذا اعترفنا بأن كل من المدارس الخاصة والرسمية هي مرفق وطني تعليمي واحد، لا بد أن تسعى الحكومة لمساعدته بمكوناته كافة من أجل النهوض والسمو به بذهنية منفتحة وبكل إبداع وثقة، وهذا يستدعي إسهام في مساعدة هذه المشاريع التعليمية الخاصة على غرار المدارس الرسمية (الحسبان، ٢٠١٢، ص ٣٦٧)، وتقديم الدعم والمساندة لهذه المشاريع باعتبارها تقدم خدمة عامة إضافة إلى تحقيق الصالح العام لمن يملكها أو يستثمر فيها، من خلال تقديم خدمة التعليم لفئة من المواطنين، فضلا عن أن اتجاه الطلبة إلى التعليم الأهلي سيجعل الضغط يخف عن المدارس الحكومية مما يسهم في جعل فعاليتها

أفضل، إلى جانب وجود التزام يلقي على عاتق مالكي هذه المدارس التعليمية الأهلية بخصوص موضوع التمويل المعقد، فينبغي معالجة الأمر من خلال تخصيص مشاريع أو منافذ تذهب وارداتها المالية أو جزء منها في الأقل إلى خدمة مؤسسة التعليم الأهلي التابعة لها.

٢- معالجات إدارية:

زيادة على التحديات المالية التي تعاني منها مدارس التعليم الأهلي، فقد نتج عن عمل هذه المدارس العديد من التحديات الإدارية، كان أهمها التحكم غير المقبول لمن يملك هذه المدارس أو من يتحكم بشؤونها باتخاذ القرارات الإدارية فيها، سواء ارتبطت بالأمر المهمة أو حتى البسيطة فيها، من غير إعطاء إدارات هذه المدارس من المتخصصين في مجال التعليم سواء كانوا كبار المدرسين أو المعلمين فرصة المشاركة فيها (معهد البحوث والدراسات في جامعة الملك عبد العزيز. ٢٠١٠ ص ٧٣ - ٧٤) رغم أن الواقع أكد أن توظيف تقنيات التعليم الحديثة مع النظام الإداري للمدارس الخاصة يقلل من تكلفة التعليم فيها بمستوى يجعل باستطاعتها منافسة المدارس غير الربحية، وبتقديم أكثر الخدمات جودة مع العمل من أجل الربح (القطار، ٢٠١٦، ص ١٥٥)، ولا يمكن الوصول إلى هذا الأمر من غير جهاز إداري جيد ينتصب على ذروة هرمه قيادة إدارية خلاقة وممتازة.

وهنا لا بد من تحديد تدابير انتقاء قيادات مدارس التعليم الأهلي وإجراءاتها وطرقها، التي يتحكم بها في الوقت الحالي مالكي هذه المدارس في الحقيقة، ومن أجل أن تحقق مدارس التعليم الأهلي غاياتها فهي تحتاج إلى قيادات إدارية متميزة وخلاقة تتمثل بأشخاص مدرء المدارس ومساعدتهم،

إذ تعد الصفات القيادية من العناصر الفعالة التي تكوّن شخصية المجتمع، وهي من المؤشرات التي تحفز على اعتماد الأفكار الخلاقة، وتوضيح المقدرة على اتخاذ القرارات وصوغ النسيج الثقافي والمساهمة الفعالة في تطوير مهام الكليات الأهلية من أجل تحقيق غاياتها الاستراتيجية.

ويوجد جانب آخر له علاقة بهذا الجانب الإداري الحساس، فلا بد من إرساء مبادئ وأسس تعطي لمدرّاء المدارس بمختلف مستوياتها سواء كانت ابتدائية أو متوسطة أو إعدادية السلطة التامة من غير أن يتدخل المستثمر في آليات ممارسة مهامهم وطرقها، لما يحقق ذلك من رصانة علمية ومنفعة من ناحية، فضلاً عن الأرباح المحتمل الحصول عليها من وراء ذلك من ناحية أخرى؛ لأن هذا التوجه يزيد درجة القبول في هذه المدارس، وما يلحق بذلك من ازدياد الإيرادات المالية والأرباح لهذه المشاريع التعليمية الخاصة. (المعاني، ٢٠٠٩، ص ٢٠)

ثالثاً: معالجات علمية:

زيادة على المعالجة الإدارية الضرورية لتصويب مسار العمل في مدارس التعليم الأهلي، فإن الأمر يحتاج العمل على حل التحديات العلمية المتعلقة بها، ويستلزم هذا أيضاً توضيح الحلول العلمية لتلك التحديات على النحو الآتي:

١- حلول تحديات المناهج الدراسية والتخصصات العلمية:

مع بداية النشاط الحقيقي للمدارس الخاصة، ترسخت فكرة أن تأسيس تلك المدارس لا ينبغي أن يكون على حساب المدارس الحكومية وإيلاء الأهمية

المعلوماتية بعدها جزء من البنى الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل يسهم في ترسيخ أسس التطور والتقدم لكل من الفرد والمجتمع، و يتطلب أن يجعل هذه الاستراتيجية (التعليم الأهلي) من بين أهم أولوياتها، وعده من الحقائق التي لا بدّ من التعامل معها بكل جدية، من خلال تطوير وتحسين إمكانيات هذا القطاع الحيوي، وتقوية أدواته العلمية، واعتبار شريحة المدرسين والمعلمين في مقدمتها، من خلال السماح بعمل الزائد أو الفائض من مدرسي المدارس الحكومية ومعلميها في مدارس التعليم الأهلي، إضافة إلى شرائح المتقاعدين غير المرتبطين بوظيفة حكومية، وحملة الشهادات العليا ممن يحملون الألقاب العلمية في الوزارات الأخرى، أو الاستعانة بالمدرسين العرب أو الأجانب وبحدود مقبولة، إذا لم يحصل سد حاجة هذه المدارس تماماً من الفئات السابقة، فقد تأكد أن اقتصاديات التعليم هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، تستلزم حكماً استمراريّاً لتعزيز الدور الذي تلعبه الدولة وعدم التخلي عن مسؤولياتها كاملة للقطاع الأهلي أو الخاص، بل إن وجود دولة قوية سوف يعد ضماناً لتحقيق شراكة رشيدة وصحية بين الخاص والحكومي وبين الوطني والأجنبي. مع دعم مقدره هذه المدارس على استمالة الطلاب للدراسة فيها من خلال تقديم تعليم أفضل للطلاب كمستهلك، وأفضل جودة في نظره، اذ يتطلب على التعليم الاستثماري تقديم تعليم أفضل أو تعليم أقل تكلفة أو تعليم جيد مع نفقات قليلة، من أجل ان يكون التعليم الاستثماري رائجاً ومنافساً للتعليم الحكومي.

طريق إلزام المستثمرين فيها بتأمين الموارد المالية التي تكفي لتغطية احتياجات المدرسة المالية، وعدم اعتمادها على مبالغ الطلبة فيها فقط. ٣- لا يجب أن يكون منهاج التعليم الأهلي نسخة طبق الأصل عن منهاج التعليم الحكومي، فباستثناء المواد الرئيسية التي توجب وزارة التربية تدريسها لاعتبارات علمية ووطنية وغيرها، يجب أن يكون للمدارس الأهلية تدريس مواد ومناهج علمية مختلفة.

العدد: ٥١
المجلد: ١
السنة: ٢٠
٢٠٢٥ / ١٤٤٧ هـ

نشأة المدارس الأهلية في العراق وتطورها
للسنة ٢٠٢٥ - ٢٠٢٣ (دراسة تحليلية)

المصادر والمراجع

المواد القانونية والتقارير الرسمية:

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء - جمهورية العراق. (٢٠١٤، ٢٥ تشرين الثاني). نظام التعليم الأهلي والأجنبي رقم (٥) لسنة ٢٠١٣. العدد: م.ر.ن. ٢٥/١١/٢٠١٤.
- جمهورية العراق. (١٩٦٧، ١٠ تموز). الوقائع العراقية، العدد ١٤٣٥.
- جمهورية العراق. (١٩٦٨، ١٤ آذار). الوقائع العراقية، العدد ١٥٤٥.
- مملكة البحرين. (١٩٩٨). المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المدارس التعليمية الأهلية. المادة (١).
- وزارة التربية - اللجنة الفاحصة للامتحانات العامة. (٢٠١٧). تقرير المدارس الأوائل حسب نسب النجاح لجميع المحافظات للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ - الفرع العلمي والأدبي.
- وزارة المعارف. (١٩٤٦). التقرير السنوي لوزارة المعارف لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦.
- وزارة المعارف. (١٩٦١). التقرير السنوي لوزارة المعارف لسنة ١٩٦١.

الكتب:

- القاضي، فاطمة صلاح وهبة. (٢٠١٦). الترخيص بإنشاء وتشغيل المدارس الخاصة بين تعقيد الإجراءات القانونية ومعوقات الإجراءات العملية. القاهرة: دار المعارف.

- جي، فيليب، وآخرون. (٢٠٠٩). توجهات في التعليم العالي العالمي - رصد الثورة الأكاديمية (ترجمة مركز البحوث والدراسات). الرياض: وزارة التعليم العالي السعودية.

- حكيم، عبد الحميد. (٢٠١٢). نظام التعليم وسياسته. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

- عبد الدائم، عبد الله. (دون تاريخ). الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- عبد الظاهر، أحمد. (٢٠١٤). الحماية القانونية للغة العربية (ط ٢). أبو ظبي: مركز البحوث والدراسات الفقهية والتشريعية والقضائية.

- فوستر، هنري. (١٩٨٩). نشأة العراق الحديث (ترجمة سليم طه التكريتي). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

- كشيح، نوال، والزيدي، محمد. (٢٠٠٩). تطور التعليم في العراق من عام ١٩٥٨-١٩٦٨. بغداد: دار مصر للنشر.

- نوار، عبد العزيز سليمان. (١٩٦٨). تاريخ العراق الحديث ١٨٣٢-١٨٧٢. القاهرة: دار الكتاب.

الرسائل والاطاريح:

- دجال، صالح. (٢٠١٠). حماية الحريات ودولة القانون. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية الحقوق.

الأبحاث والصحف والمجلات:

- الجادري، كافي. (٢٠١٨). إيجابيات وسلبيات المدارس الأهلية في العراق، المرحلة الابتدائية - المرحلة الإعدادية (١٩٢١-٢٠١٧). الجامعة المستنصرية.
- الحديثي، صلاح، وسليمان، سالم. (د.ت). التعليم العالي في العراق - دراسة تحليلية.
- الحسبان، عيد أحمد. (٢٠١٢). حق التعليم في النظم الدستورية المعاصرة. مجلة دراسات - علوم الشريعة والقانون، ٣٩(١).
- الزبيدي، علي، وآخرون. (٢٠٠٨). التربية والتعليم العالي والفقير في العراق. بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
- الشمري، فاطمة بنت مقبل صلفيق. (٢٠١٨). درجة تطبيق مبادئ الحوكمة في الكليات الأهلية بمدينة الرياض: المعوقات وسبل التطوير. مجلة العلوم التربوية، ٣٠(٣).
- الطويل، هاني عبد الرحمن، والمناصرير، لميحه جودت. (٢٠١١). تطوير استراتيجية لضبط مشكلات التعليم في المدارس الأردنية الخاصة. مجلة دراسات العلوم التربوية.
- العطار، فؤاد حمودي، والموسوي، نادية. (٢٠١٦). دور القيادة الخلاقة في تطوير المقدرات التنظيمية الديناميكية - دراسة تطبيقية في عينة من الكليات الأهلية. مجلة جامعة كربلاء العلمية، ١٤(١).

- المعاني، وليد. (٢٠٠٩). واقع التعليم العالي في الأردن: ذوو الألقاب وحملة الشهادات أم ذوو الطاقات وأصحاب القدرات – نظرية نقدية. مجلة البحث العلمي، العدد ١.
- الوردى، سليم علي. (د.ت). تأهيل خريجي الكليات الأهلية لسوق العمل. مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ١٤.
- تقي، أحمد باهض، وزوير الدعيمي، هدى. (د.ت). الاستثمار في التعليم مدخل لدعم عملية التنمية الشاملة المستدامة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- حسون، عبد الكاظم محمد. (٢٠١٥، ٣٠ كانون الثاني). واقع التعليم في العراق. جريدة الزمان، لندن.
- حسين ناصر، فيحاء. (٢٠١٦). مدارس التعليم الأهلي – مزاياها وسلبياتها ومقارنتها بالمدارس الحكومية من وجهة نظر مدرسي المدارس الحكومية. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، ٢٤(٤).
- دويدار، محمد. (١٩٩٧). الدلالة الثقافية للنظام التعليمي في مصر. مجلة سطور، العدد ٧.
- ديوان الرقابة المالية الاتحادية. (٢٠١٥). دراسة انتشار المدارس الأهلية وانعكاسه في التطور الكمي على حساب التطور النوعي.
- زيتون، محيا. (٢٠٠٨). رؤية للتعليم العالي في مصر من منظور الجودة والعدالة. جامعة الأزهر.
- طاقة، محمد. (٢٠١٠). الاختلالات الهيكلية في التعليم العالي الأهلي في العراق. ندوة التعليم الأهلي في العراق، اسطنبول.

- كاظم، طالب عبد الكريم. (٢٠١٦). التعليم وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة: الاتجاهات والأهداف والبرامج. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، ١٩(٢).

- معهد البحوث والدراسات في جامعة الملك عبد العزيز. (٢٠١٠). الجامعات التعليمية والبحثية والإنتاجية والاستثمارية (مركز الدراسات الاستراتيجية). معوض، حمادة محمد، وآخرون. (د.ت). انخفاض جودة التعليم الابتدائي بالمدارس الحكومية. المجلس البريطاني، العدد ٣.

- موسى، نبيل عمران، وهادي هجول، نبراس. (٢٠١٦). العائد الاجتماعي والثقافي للتعليم في المجتمع العراقي. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، ١٩(٢).

- وطفة، علي أسعد، والمطوع، فرح. (٢٠١٩). المدارس الخاصة في دولة الكويت كما يراها أولياء أمور تلاميذ المرحلة الابتدائية. مجلة رسالة الخليج العربي، العدد ١٠٩.

المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية

- زيارة ميدانية للباحث قام بها لبعض المدارس الأهلية في مدينة بغداد بتاريخ ٥ كانون الثاني ٢٠٢٥.

- مقابلة شخصية مع السيدة ندى توفيق، مسؤولة التنظيم والرقابة في مديرية التعليم الأهلي، وزارة التربية، بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠٢٥.

- مقابلة شخصية مع السيد محمد، أحد أولياء الأمور في ثانوية الأقمار بمدينة بغداد، بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠٢٥.

